إصلاح الفكر الإسلامي:

مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر

المؤلف: الدكتور **طه جابر العلواني.**

الناشر: **المعهد العالمي للفكر الإسلامي**

الطبعة: الرابعة، 1415هـ / 1995م (198صفحة).

إبراهيم محمد زين*

موقع الكتاب:

لا شك أن مجرد الكتابة عن نص مثل كتاب **إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر** تقتضي خبرة واسعة فيما أسماه د. طه جابر العلواني "فكر الحركة وحركة الفكر". وليس ذلك فحسب، لأن نص الكتاب يعد نصاً مفتوحاً دخل في جملته الأولى في تناص حيوي مع سيرة التجديد الفكري والشهود الحضاري، وبنى نسقه الأساس على مقولات التجديد والاستيعاب والتجاوز للتراث الإسلامي والانفتاح الواعي على تراث الإنسانية لأداء مهمة الشهود الحضاري والإنقاذ. إذا كان ذلك هو موقع الكتاب من حركة الفكر الإسلامي المعاصر فالكتابة عنه تمثل قولاً ثقيلاً لا طائل لأي قلم كائناً ما كان أن يحمل هم التعريف به. وإذا كانت مراجعات الكتب قد قصد منها تقديم قراءة للكتاب قيد المراجعة وإدراجه في خريطة التأليف ونسق صناعة الكتابة في موضوع ما، فإن هذا السفر الذي نراجعه لا يحتويه هذا الباب ونرى انه من بلادة الطبع واستحكام العادة أن نكتب مجرد مراجعة له، فالمراجعة أمر يقصر عن همّ

* دكتوراه في مقارنة الأديان من جامعة تمبل بالولايات المتحدة الأمريكية، 1989م، رئيس قسم معارف الوحي والتراث بالجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا.

الكتاب ويُدخل المراجع ف يوهم يتناسل لينتج جملة من الحواشي التي تتطفل على متن النص ولا تقد جملة مفيدة في فهمه وإدراك كنهه. إن صحّ ما قلناه آنفاً في شأن الكتاب قيد المراجعة فيكون صدق هذه المراجعة مساعدة القارئ الكريم في فهم وقع هذا السفر على واحد ممن شملهم كتاب **إصلاح الفكر الإسلامي** بخطابه الأساس وقضى عليهم بفهم موقعهم من قضية إسلامية المعرفة. وعلى هذا الأساس تكون المراجعة محاولة لاكتشاف الذات وموقع القارئ من شبكة نظم الخطاب، فالقراءة تتحول إلى توطين للنفس على إدراك مهمتها وموقعها من نص المنظومة الفكرية التي يطرحها النص.

والقراءة لهذا النص ليست قراءة محايدة وإنما هي قراءة من موقع. كما أن صاحب النص الأساس قد اختار موقعه من قضية إصلاح الفكر الإسلامي بحصافة ودقة، واختار لنفسه "ثغرة" أجل وأهم وأخطر وأعم مما سواها، وتبنى في ذلك نهج اللبنة التي تأتي لتكمل لا لتهدم كل شيء. فإن كانت الثغرة الفكرية التي نذر المعهد العالمي للفكر الإسلامي نفسه للمرابطة فيها، ولئن صار مستقراً في أذهان الكافة من المشتغلين بالعمل الإسلامي نفسه للمرابطة فيها، ولئن صار مستقراً في أذهان الكافة من المشتغلين بالعمل الإسلامي بأن الأزمة التي تعاني منها الأمة إنما هي في جوهرها "أزمة فكرية"، فيصير أمر الوقوف على الثغرة الفكرية أمراً جوهرياً في مشروع الشهود الحضاري والقيام بواجبات الرسالة الخاتمة تجاه البشرية جمعاء.

لا بد من الإشارة إلى أن هذا الكتاب قد صدر في طبعته الأولى بعنوان "**إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات–ورقة عمل**"، وكان في هيئته الأولى ممثلاً لحصاد العلم الدؤوب في مجال استكمال القواعد الفكرية لقضية إسلامية المعرفة والانتقال بها من مستوى المبادئ والخطة العامة إلى اجتهاد يُعمق مرتكزاتها الأساسية ويبلور "التيار" الفكري الذي تسعى لتخريجه. قد يرى بعضهم الكتاب في صياغته الأخيرة **إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر** نقلة نوعية لفكرة إسلامية المعرفة وتجاوزاً خلاقاً لمرحلة الشعار إلى مرحلة البناء الفكري المقعَّد والراسخ. قد تصحُّ كل هذه لملاحظات في شأن المقارنة بين النصين، لكن الذي يهمنا من موقع قراءة النص الأخير للكتاب هو الصياغة الأخيرة هي التي حوَّلت "ورقة العمل" إلى نظام معقد في مبناه الفكري ميسر في صياغته اللفظية. ولا شك أن الكاتب قد امتلك ناصية آليات معالجة الخطاب، وحوّل تلك "الورقة" إلى شبكة من المفاهيم الموجبة والمثقلة بجولات

فكرية تمثل في خلاصتها مئات من المداخلات والمقاربات والمقارنات، التي استطاع الكاتب من موقعه أن يتجاوزها إلى رحم دلالي فيّاض يصل بينها وينفصل عنها ويضعها ضمن منظومة فكرية تمتلك نهجاً قوياً في الاستيعاب والتجاوز.

لقد سكت النص الأول (ورقة العمل) عن هذا العمق المنهجي القديم ولم يصرح به وإن كان من الممكن قراءته في كليات ذلك النص، ولكنه في النص الأخير (مدخل إلى نظم الخطاب...) قد صرح بذلك المنهج وجعل هذه القراءة المنهجية مفتاحاً لفهم النص، لكنه أيضاً قد سكت عن موقع صاحب النص. وفي هذه المرة صار ما سكت عنه موضعاً خلاقاً ومثيراً لكثير من التساؤلات الحكيمة والمدهشة في فهم تيار إسلامية المعرفة ومآلات التحوّل فيه، على مستوى الوعي والقيادة المؤسسية.

القضايا الرئيسة:

بكثير من التبسيط المفيد يمكننا القول إن الكتاب قد تناول همَّ إصلاح مناهج الفكر الإسلامي، لكن المقدمة اللازمة لهذا الإصلاح قائمة على أساس تشخيص أزمة الأمة وأزمة العقل المسلم على أنها "أزمة فكرية" في المقام الأول. وهاتان المقولتان هما إعادة صياغة للنشرة الأولى للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ضمن ما عرف باسم سلسلة **إسلامية المعرفة**: "**إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل**". وعلى الرغم مما قيل من أن هذا الكتاب **إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظم الخطاب**... هو الحلقة الثانية للدراسة الأولى التي صدرت تحت عنوان **أبعاد غائبة عن الخطاب الإسلامي**، إلا أنني أرى أن التناص الحقيقي هو بين هذا الكتاب وبين كتاب "**إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل**"، ذلك لأن كليهما حاول علاج إشكالية "الأزمة الفكرية". وهناك محاولة واضحة في كتاب **إصلاح الفكر الإسلامي** لتجديد الطرح والاجتهاد في خطة العلم؛ وربما ما لم يصرح به هو أمر تعميق المبادئ ومحاولة تجاوز منطق الثنائيات الظاهري الذي تبدَّى في الطرح التوحيدي الأول لتلك المبادئ في أول أمرها. إذ يمكننا القول إن القضية الأساسية "والثغرة" التي يرى الكاتب أنه ينطلق منها تبدو في محاولة تجاوز مرحلة "إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل" والعمل على فتح الأطر الفكرية وتوسيع المشروع ليسع الهمَّ الإنساني العام، لا ليقف عند تحليل أزمة الأمة وفهمها، وإنما ليؤسس بعمق لمنهجية القرآن المعرفية التي حملتها إلينا الرسالة الخاتمة.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام أساسية وكل واحد منها يمهد للذي يليه بطريقة منطقية. وهذه الأقسام الثلاثة تعالج قضية الأزمة الفكرية ليس من باب كونها جزءاً من إشكالية النهضة، ولكن بحسبانها محاولة لإصلاح مناهج الفكر عن طريق بيان منهجية القرآن المعرفية، والوعي بالدور الرِّسالي للأمة الخاتمة التي تمتلك مشروعاً فكرياً إنسانياً يسعى للجمع بين القراءتين ولرد القداسة إلى الوجود الإنساني ليحقق معنى الشهود الحضاري لا يمكن حصرهما في إشكالية النهضة، فالهمُّ المطروح هنا همٌّ كوني يسعى للإجابة عن الأسئلة الكلية، ويعمل على ربط عالم الشهادة بعالم الغيب في نظرة توحيدية تتجاوز الثنائيات المتنافية وتحكمات مشاريع النهضة. ولذلك فإن أي محاولة لفهم مصطلح "الإصلاح" ضمن سياق إشكالية النهضة يعوق كثيراً فهم فحوى خطاب **إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظم الخطاب**. فإن كان ذلك كذلك فإننا نرى أهمية مواجهة نص الكتاب والدخول إلى عالمه دون أي مقاربات أو مقارنات منهجية، فإن كان لا بد من ذلك فيمكن النظر إليها ضمن "سلسلة إسلامية المعرفة" التي يصدرها المعهد، وكذلك ضمن المقدمات التي درج د. طه جابر العلواني على كتابتها لإصدارات المعهد، والتي تمثل في مجملها السياق الفكري الذي يتحرك هذا النص في فضائه.

القسم الأول من الكتاب اختير له أن يعالج "أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر ودوافع الأزمة وعقلية التأزيم"، وهو ينقسم بدوره إلى جزئين أساسيين "أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر" و"عقلية التأزيم وتوالد الأزمة". فالجزء الأول يسعى لفهم آليات خطاب المشروع الإسلامي وكيف أنها أخفقت في تشخيص أزمة الأمة ووقعت أسيرة إما للمبالغة في الاهتمام بحفظ العقيدة دون الوعي بأهمية تحويل العقيدة إلى قاعدة فكرية ومعرفية، أو الخوض في غمار العمل السياسي بسبب الإحساس بالضعف أمام الحضارة الغربية الوافدة التي انقسمت الأمة حيالها إلى فريقين: "فريق المبهورين بالثقافة الغازية" الذي استلب واندمج بكليته فيها ودعا إلى التخلي عن الإسلام وتراثه والمناداة إلى بناء مجتمع مدني بعيداً عن الإسلام وشرعته. أما الفريق الثاني فرأى أن الحل في العودة إلى الإسلام، وهذا الفريق منقسم على نفسه بين من يحصر مرض الأمة وداءها العضال في تشويه العقيدة والانشغال بالبدع، ومن يرى أن أساس الآفة هو توقف حركة الجهاد والاجتهاد العقلي منذ القرن الرابع الهجري، ولذلك انحصر الخطاب الإسلامي إما في محاولات الإصلاح التربوي والاجتماعي والسياسي عن طريق تنقية العقيدة من شوائب البدع، أو مناجزة الدولة القومية والسعي لتقويض أسس قوتها

المادية. يرى د. طه جابر أن خطاب مشروع الإصلاح الإسلامي بشقيه قد أخطأ الرمية وحوّم حول الغرض ولم يصبه وجعل مظاهر الأزمة أسباباً، لذلك فقد ابتكر من الحلول ما لا صلة له بواقع الأمر حيث إن الأزمة كامنة في فكر الأمة في المقام الأول، ذلك الفكر الذي تقاعس عن ممارسة التغيير وفق السنن الربانية الثابتة (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ) (الرعد: 11). إذاً هذا الخلط بين العقيدة والفكر يضاف إليه تطرف آخر في الادعاء بأن المعرفة لا دين لها أو الوقوع أسارى لمقولة عالمية الثقافة الغربية المعاصرة. كل ذلك لا شك أفضى إلى خروج العقل المسلم من دائرة الصراع الحقيقي وأفسح المجال لطغيان المشروع التغريبي الذي سعى جاهداً إلى ملء الفراغ الفكري. وأكد بالتالي على صحة أمر أنَّ جوهر الأزمة إنما هو فكري.

أما الجزء الثاني من القسم الأول فهو محاولة لفهم عقلية التأزيم وتفكيكها من خلال دورات الفكر الإسلامي التي ابتكرت حلولاً ناجعة لمواجهة مشكلاتهم، لكن عقلية التأزيم قد جعلت تلك الحلول معاقل للتأزيم كما حدث في أمر حركة جمع السنة النبوية المطهرة أو علم الكلام أو تدوين الفقه أو التصوف، وكيف أن عقلية التأزيم قد أحالت ذلك الجهد العظيم في التدوين عن طريق الفهم التجزيئي إلى قضايا التعارض بين السنة والقرآن، أو بين السنة والسنة، أو بين السنة ومصالح العباد، ثم استدار النقاش إلى مجادلة عقيمة حول حجية السنة، بينما الأمر في أساسه كان يمكن أن يفهم وفق نسق كلي، وضمن منهجية القرآن المعرفية التي ترى في السنة منهجاً واقعياً في تنزيل أحكام الوحي الأعلى في حياة الناس. هذا المنهج هو الذي يعطي السنة معناها وأهميتها ف يضبط حركة تفاعل الوحي مع الواقع. لكن عقلية التأزيم قد أخرجت تلك الجهود العميقة في مجال السنة أو علم الكلام أو القه أو التصوف من مجالها الطبيعي وجعلت فيها أسباب أزمة الأمة الفكرية.

أما القسم الثاني من الكتاب الذي جاء تحت عنوان "حل الأزمة في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة" فيمثل الإجابة على سؤال "كيف يمكن صياغة المشروع الإسلامي في ضوء إسلامية المعرفة؟" فإن كان القسم الأول قد عُني بأمر إثبات الحاجة إلى إسلامية المعرفة فإن القسم الثاني من الكتاب قد سعى لبيان ذلك "التصور التوحيدي القويم المستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتدبر سنن الكون وقوانين الوجود والمدرك لوحدة الحق وحدة الخلق، وقواعد التسخير وشروط التمكين والاستخلاف". ولا شك

أن هذا القسم من الكتاب يُعد محاولة جريئة في بلورة "إسلامية المعرفة" وتقديم اجتهاد جديد في بيان تفاصيل خطة العمل وتجاوز عموميات المبادئ التي تأسس عليها المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

لقد حاول الكاتب توضيح موقع "إسلامية المعرفة" من حركات الإصلاح ودورات التجديد التي مرّ بها الفكر الإسلامي عبر التاريخ، وتأكيد أن "إسلامية المعرفة" هي حَلْقة من تلك السلسلة الشريفة، ثم أتى لبيان موقع الكتاب من "سلسلة إسلامية المعرفة" نفسها، وكيف أن هذه الصياغة الجديدة قد أسهمت في بلورة "منظومة القيم الحاكمة"، وبيان رابط المفاهيم بين "جدلية الغيب والطبيعة والإنسان"؛ ورابط هذه المفاهيم في غاية الأهمية في تحديد فهم العلاقة بين المطلق والنسبي، هذا الفهم الذي على أساسه يتم بناء النظام المعرفي السليم. ثم انتقل لتوضيح الهدف الأساس لإسلامية المعرفة الذي يتلخص في "إيجاد العقل المسلم المستنير القادر على ممارسة دوره في الجهاد والتجديد والعمران الإنساني لتأهيل المسلم لدور الاستخلاف والقيام بحق التسخير"، ثم سعى المؤلف لبيان السبل التي تُتخذ للوصول لذلك الهدف والمحاور التي تتفرغ عن تلك السبل. والذي يهمنا هنا أن المؤلف قد دعا إلى أهمية إعادة بناء منظومة الفكر لدى المسلمين انطلاقاً من القرآن بمنهجية القرآن المعرفية ومن السنة بوصفها منهج تنزيل قيم الوحي الأعلى في الواقع، ومن الكون بوصفه المصدر الآخر للمعرفة مع الوحي. وانطلاقاً من الصلة التي بينها المؤلف بين أجزاء المنظومة الفكرية ومصادرها –آنفة الذكر– يرى أهمية بناء نسق معرفي وثقافي شامل يتمثل المعاني والمصادر بالنسب التي ذكرها سابقاً. ثم يتوسع فيما بعد في بيان المحاور التي تشتق من ذلك الموقف المنهجي الشامل. وبكثير من الاختزال يمكننا القول: إن هذه "المنهجية" قد عُبّر عنها بمقولة "الجمع بين القراءتين" التي على أساسها اقتضى الأمر أن تكون قواعد الإنتاج المعرفي قائمة على الدعائم الآتية:

أولاً: إعادة فحص قواعد المنهجية الإسلامية وبنائها.

ثانياً: بناء منهج للتعامل مع القرآن الكريم.

رابعاً: بناء منهج للتعامل مع السنة النبوية المطهرة.

خامساً: إعادة دراسة تراثنا الإسلامي وفهمه.

سادساً وأخيراً: بناء منهج للتعامل مع التراث الإنساني المعاصر.

إن هذا القسم من الكتاب يمثل –كما قدمت– أبعاد تلك "البلورة" المنهجية لفكرة "إسلامية المعرفة" بعد مضي عشر سنوات على تأسس المعهد، وهي بلورة قد اقتضت لغة جديدة وحقولاً معرفية أكثر تحديداً وعمقاً، واقتضت كذلك مواجهات فكرية وجدالاً منهجياً مع المشروعات الفكرية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق همّ النهضة في العالم الإسلامي، أو اتخاذ موقف الشهود الحضاري الذي هو أوسع وأشمل من هموم النهضة الجزئية. وعلى الرغم من الصيغة المنهجية لتجريدية التي بدت في ثنايا هذا القسم من الكتاب إلاّ أنه قد ختم بجملة تدابير عملية لتحويل تلك الرؤية المعرفية إلى واقع عملي انطلاقاً من موقف "فكر الحركة وحركة الفكر".

أما القسم الثالث والأخير من الكتاب فقد خُصِّص لموضوع في غاية الأهمية وهو تحليل محتوى "الخِطاب والمخاطَب"، وقد قَسّمه إلى جزأين: الأول عني ببيان "مواصفات وأنواع المخاطب" والثاني بتوضيح ما يمكن أن يقع من "عقبات ومعوقات" أمام هذا المشروع الحيوي. ولا شك أن هذا القسم الثالث هو محاولة فهم لفئات المخاطبين بهذا المشروع الفكري وإيجاد الآليات المناسبة لبيان وتعميق خطاب إسلامية المعرفة وتعميقه لديهم. وعلى الرغم من أن هذا القسم قد عولج بصورة واقعية وقد بُني كذلك على "فقه الميدان"، إلاّ أن صوت المؤلف فيه قد ارتفع كثيراً في بعض المواضع وتقوّل باسم أولئك المخاطبين كما توهم هو موقعهم من إسلامية المعرفة. لكننا نقول على سبيل الإجمال أن المسح الذي قده المؤلف لفئات المخاطبين فيه دقة قلما تجدها فيما سوى هذا السفر في التعامل مع المخاطبين ومحاولة تفهم مواقعهم. وأخيراً لا شك أن العقبات التي ذكرها الكاتب من أخطر ما يمكن أن يواجه مشروعاُ وليداً ليبتغي الريادة مثل مشروع إسلامية المعرفة، فمستوى الوعي بالعقبات والمعوقات يدل على درجة عالية من ممارسة النقد الذاتي والقابلية للتعلم من التجربة والخطأ.

وقد ختم الكاتب أطروحته الأساسية بالحديث عن أهمية تأكيد فكرة "الثغرة" والسعي لتأصيلها منهجياً في داخل المشروع الإسلامي من منظور مخالف لفكرة البديل. إذاً فالصلة التي يمكن أن تنعقد بين تيار إسلامية المعرفة والحركات الإسلامية يجب أن تقوم على أساس ذلك التأصيل المنهجي، ويجب أن تطرح

فكرة البديل الأحادي تماماً من قاموس التعامل بين فصائل المشروع الإسلامي. فإن كان الأمر كذلك فإن قضية إصلاح المناهج وإسلامية المعرفة لا يمكن أن تطرح في إطار حزبي ضيق لأن هذه اللغة الحزبية لا تصلح للتعبير عن تيار يختص بالمحتوى الفكري ويسعى لبناء منهجية معرفية شاملة قائمة على قاعدة الجمع بين القراءتين. ومن هذا الموقع تستطيع إسلامية المعرفة أن تنفذ إلى كل فئات المخاطبين وتستطيع كذلك أن تتجاوز محاولات التهميش والتسطيح لتحقق معنى الشهود الحضاري المرجو من هذه الأمة الخاتمة.

أما بعد: فهناك جملة من التعليقات على هذا السفر القيّم قصد منها بيان موقع المراجع منه ومن قضية إسلامية المعرفة، وأول هذه الملاحظات: هي اللغة الرفيعة التي كتب بها النص فلقد بلغت اللغة شأواً عظيماً يغري أحياناً بالتأمل في جمالها دون النفاذ إلى المحتوى العميق الذي تعبر عنه، فيجب على القارئ ألا يقع أسيراً لجمال الأسلوب دون النفاذ إلى المعاني العميقة التي يحملها هذا السفر.

ثانياً: لا شك أن صلة إسلامية المعرفة بالحركات الإسلامية تحتاج إلى أكثر من وقفة، وحتى يتضح معنى الثغرة الفكرية التي ستجعل من إسلامية المعرفة ممثلاً فكرياً لهذه الحركات ومحركاً لفاعلياتها الفكرية. ولا بد من جعل العلاقة بين "فكر الحركة وحركة الفكر" علاقة خلاقة قائمة على التكامل وليس على النفي والتضاد. وهذا هو السبيل الوحيد لبناء منهجية الثغرة العلمية لتجاوز فكرة البديل الأحادي التي كثيراً ما طغت على خطاب الحركات الإسلامية. إذاً فالموازنة الدقيقة بين "فكر الحركة وحركة الفكر" هي التي ستجعل من تيار إسلامية المعرفة تياراً رائداً في مجال بناء المنهجية الإسلامية الشاملة التي يتحقق بها غنى الشهود الحضاري.

ثالثاً: لا شك أن الانفتاح بالمشروع الإسلامي على الحضارة الغربية يقتضي إيجاد فهم للحوار مع الآخر، وكذلك امتلاك أدوات تحليل وفهم الحضارة الغربية وتمثلها لأداء مهمة الشهود الحضاري وإنقاذ البشرية بتمليكها منهجية الجمع بين القراءتين لتكون حلاً ناجعاً للأزمة المنهجية التي يعاني منها الفكر الوضعي. وذلك يقتضي الانتقال من مرحلة "أدب الاختلاف" إلى تأصيلٍ لمنهج الاختلاف مع الآخر المفارق لنا في العقيدة والثقافة.

رابعاً: إن بناء منهجية القرآن المعرفية يحتاج منّا إلى فهم عميق لمعرفة الصلة بين بناء النسق القرآني وبناء الكون، فهذه المقابلة تنطلق من قاعدة أن القرآن الكريم مكافئ في بنائه للكون، لكن هذه الدعوى تحتاج إلى إثبات، ولا يكفي أن يقال ف يأمر إثباتها إن كلاهما من عند الله، لذلك فإن وحدة المصدر تسوغ للكاتب إلاّ أن طرح هذه القضية دون بيان كل أبعادها قد يوقع في كثير من الوهم والتخليط، وأحياناً يقضي ذلك إلى سوء القصد وإلى تحويل الكلم عن مواضعه.

خامساً: لا شك أنه من الصعب التمييز بين صوت الكاتب وبين التيار الذي ينتمي إليه. وعلى الرغم من أن الكاتب قد حاول جاهداً بيان موقعه في تحليل خطاب المشروع الإسلامي المعاصر وتحليل خطاب التغريب، إلا أنه لم يبين بصرامة: هل هذا صوته أم صوت المؤسسة التي ينتمي إليها ويمثلها؟ لقد تنبه الكاتب إلى "إصلاح مناهج الفكر الإسلامي"، وإنها لمهمة لتحتاج منّا إلى تكثيف الحوار الداخلي حتى تقع هذه لنقلة إلى الموقع الذي يحقق الوضوح النظري لكل المشتغلين بهذا الهم، حيث أنه لا يكفي أن يقع ذلك الحوار بين قادة لمعهد ومستشاريه، وإنما يحتاج الأمر إلى مساحة أوسع لعظم هذه المهمة وخطورتها. وربما يقول بعضهم إن السقف المعرفي للكثيرين لا يصل إلى استيعاب أدوات تحليل الخطاب وعليه فإن النقلة من إسلامية المعرفة إلى تحليل نظم الخطاب تحتاج إلى جهد أوسع من أن يستوعبه كتاب واحد. لذلك أرى أهمية تطوير هذه الأطروحة الأساسية وجمع المقدمات التي كتبها د. طه جابر لعدد من إصدارات المعهد على صعيد واحد والتأليف فيما بينها حتى تتضح معالم هذا التيار الجديد في إسلامية المعرفة، خاصة وأن جملة المعارف التي يستعرضها الكتاب متشعبة ومتداخلة ومن ورائها خبرة واسعة في فهم تراثنا الأصولي.

سادساً: لا بد من تأكيد أن الانتقال من مرحلة الفكرة إلى المؤسسة العلمية ثم تكييف الفكرة في إطار المؤسسة أدى إلى جدلية تكاملية بين الفكرة والمؤسسة، ولكن حينما تتحوّل المؤسسة إلى "تيار" تصير العلاقة بين الفكر والتيار علاقة جدّ شائكة لا بد وأن تتنافر فيها أحياناً علاقات التكامل بين الفكرة والمؤسسة؛ وما لم تكن هنالك آليات واضحة في امتصاص "التنافر" بل وتحويله إلى طاقة إيجابية لن يستطيع "تيار" إسلامية لمعرفة اجتياز عقده الثاني دون شروخ وتصدعات قاتلة، خاصة وأن الإعلان عن "التيار" قد صاحبته صياغة

فكرية وتجديد منهجي أحدث نقلة نوعية في لغة إسلامية المعرفة ونظام خطابها، وهذا الكُلّ المعقد في الصلة بين الفكرة والمؤسسة والتيار يدعونا إلى وقفة تأمل لفهم معادلة "فكر الحركة وحركة الفكر".

سابعاً: إن صدور الطبعة الجديدة لكتاب العالمية الإسلامية الثانية لمحمد أبو القاسم حاج حمد والمقدمة التي كتبها د. طه جابر تبين الجهد الذي بذله المقدم في تحويل الوضعية المستبطنة والصوفية الشاطحة عند الأستاذ أبي القاسم حاج حمد إلى أطروحات يمكن أن تدرج في السياق العام للخطاب الإسلامي المعاصر. وذلك يؤكد القدرة الفائقة للدكتور طه جابر على متابعة الخطاب الإسلامية المعاصر ورصده وتحويله بصورة إيجابية إلى أطروحات إسلامية المعرفة. ولعلّ ازدواجية المفكر والإستراتيجي في شخصية د. طه جابر مهمة في فهم العلاقة بينه وبين الأستاذ أبي القاسم حاج حمد، فصوت المنظر الرائد لتيار إسلامية المعرفة يتناغم مع مسؤوليات المنظم الاستراتيجي لذلك التيار، ويسعى ذلك التكامل إلى توجيه "حركة الفكر وفكر الحركة" إلى الاتجاهات الإيجابية والمفيدة لتيار إسلامية المعرفة. ولكن إذا اختل ذلك التوازن بين المفكر والاستراتيجي فإنه قد يفضي إلى نزوات فكرية تضيّع معالم المشروع بكليته.

أخيراً لا بد من القول إن هذه المراجعة لا تمثل صوت المراجع فحسب بل هي حصيلة نقاش وإفادات من ملاحظات قيمة لبعض الأخوة الكرام الذين يسعون جاهدين لتحديد موقع لهم في نظم الخطاب التي خريطتها واحد من رواد تيار إسلامية المعرفة.